بالضرورة قيام اتحادات وطنية تنطلق من واقع يمائل واقعنا ، فان الاتحاد الوطني الاردني سيعمل على توثيق العلاقات مع تلك التنظيمات على اختلاف تسمياتها ، بمختلف الوسائل لاعتقادنا بان هذا هو المنطق السليم نحو اتحاد الدول العربية ووحدة الامة العربية » . ان المنظور الاردني للوحدة بين الدول العربية ينطلق من الدعوة لتعميم التجربة الاردنية ، والتجارب الاخرى المشابهة في عدد من الاقطار ، اي قيام اتحادات وطنية ، لا تستند الى تقاليد التحالفات الطبقية في جبهات وطنية ، تسودها علاقات ديمقراطية ، وقوانين التضامن مع النقد . وهو اذ يجد في التحولات الرجعية واليمينية في المنطقة العربية تغطية له ، فانه يجد الشجاعة الكافية لدعوة هذه الاتحادات على **اختلاف تسمياتها** لتوثيق صلاتها . باتجاه تعميم القمع الرجعي ، واخضاع جميع الطبقات لسلطة الطبقة السائدة ، اي طبقة برجوازية الدولة والبيروقراطية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، فان الميثاق يروج لمفهوم برجماتي نفعي في الموقف السياسي ، يعبر في الشروط الموضوعية الراهنة ، عن تبرير لسياسة الارتماء في احضان الامبريالية ، تحت شعارات وتسميات مختلفة . فالميثاق يدعو الى « **تفهم السياسة الدولية والتناقضات الدولية الاقتصادية والسياسية** ، وفي ضوء ذلك اتخاذ المواقف المناسبة لمصلحة القضية ، والابتعاد ما امكن عن التشنجات العقائدية والجمود خلف الشعارات ومواقف المزايدة السياسية » . ويستتبع الميثاق ذلك بالقول « ان المصلحة الاقتصادية الوطنية تحدد الاولويات في تعاملنا مع الدول الاجنبية بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية » . وفي الفقرة الاخيرة نجد كمية مذهلة من الابتذال الديماغوجي ، فمن الواضح ، وخاصة في شروط الاردن العيانية ، ان ما يحدد اولويات التعامل مع الدول الاجنبية ، ليس المصلحة الاقتصادية الوطنية فقط ، وانما بالتحديد ، مدى استقلال هذا القطر او ذاك او تبعته الاقتصادية (ومن ثم السياسة) الامبريالية ، ومن هنا ففي حالة الاردن ، فان الامبريالية هي تقرر ، ذلك ان اعتماد ميزانية الدولة ، في قسمها الاعظم ، على المساعدات الاميركية والامبريالية عموما، لا يترك لايديولوجي الاتحاد الوطني فرصة تمرير هذه الترهات . وما من شك ، في ان مرتدي الاتحاد الوطني ، لو رجعوا الى محفوظاتهم بامانة ، لاعادوا صياغة الفقرة السابقة على النحو التالي « **ان المصلحة الاقتصادية للشرائح والفئات الطبقية السائدة تحدد الاولويات في التعامل مع الدول الاجنبية بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية** » ، ذلك ان مصالحها ، وليس المصلحة الاقتصادية الوطنية هي التي تبرر ارتماءها في احضان الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا » . بالاضافة الى ما مر ، هناك بنود حول الموقف من القضايا الدولية ، تتحدث عن احترام السيادة الوطنية لسائر الشعوب وحقها في تقرير مصيرها واختيار انظمتها بحرية ، وشجب التدخل الخارجي لغرض نظام معين بالقوة . ودعم تحرر الشعوب في صراعها ضد الاستعمار ، رفض سياسة التبعية والاشتراك في احلاف وتكتلات ومحاور سياسية عدوانية .. الخ.. ان البنود السابقة لا تحتاج الى تعليق ، فكل بند منها قد اسهم النظام بخرقه عمليا ، وبطرق مختلفة . ان خدمات النظام ، وعلى راسه رموز الاتحاد الوطني ، للثورة المضادة في الخليج وعمان ، من تسليح وتدريب وخبراء ، نموذج راهن للموقف الاردني الواقعي .

وعلى صعيد السياسة الداخلية ، سبق ان اشرنا الى موقف الاتحاد الوطني من الحكم ونموذجه للديموقراطية . ونضيف فقرة من الميثاق : « **علاقة الاتحاد بالحكم تنطلق من الايجابية ، يتعاون مع الحكم بقدر ما يتحرك الى الامام ، وفق مبادىء الاتحاد ، دون التأثر بتبدل الاشخاص والاسماء** » . ويدعو الميثاق الى تنسيق جهود جميع قوى الشعب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفق مبادىء الميثاق للعمل والكفاح في سبيل تحرير الوطن المحتل ومجابهة تحديات التنمية والتقدم ..